

وبناؤها على الضم، تقول: رأيت رجلاً حسب، ورأيت زيداً حسب، قال الجوهري: كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك، ولم تنون.. انتهى.

وتقول: قبضت عشرة فحسب، أى: فحسبى ذلك، واقتضى كلام ابن مالك أنها تعرب نصباً إذا نكرت كقبل وبعد، قال أبو حيان: ولا وجه لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل نصبها عنهم حالاً إذا كانت نكرة.. انتهى.

فإن أراد بكونها نكرة قطعها عن الإضافة معرفة اقتضى أن استعمالها حيثئذ منصوبة شائع وأنها كانت مع الإضافة، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حيثئذ؛ لأنها لم ترد إلا كذلك، وأيضاً فلا وجه لتوقفه فى تجويز انتصابها على الحال حيثئذ فإنه مشهور حتى إنه مذكور فى كتاب «الصحاح»:

قال تقول: هذا رجل حسبك من رجل، وتقول فى المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجل، فتنصب حسبك على الحال.. انتهى.

وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك؛ لأن مراده التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

وأما «على» فإنها توافق «فوق» فى معناها وفى بنائها على الضم إذا كانت معرفة كقوله الفرزدق:

* وأتيت نحو بنى كليب من حل *

أى: من فوقهم:

وفى إعرابها إذا كانت نكرة كقول امرئ القيس:

* كجلود صخر حطه السيل من حل *

أى: من شىء عال.

وتخالفها فى أمرين:

أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن، وأنها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم: ابن أبى الربيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه